

إجراءات مغربية لمواجهة المخاطر المهددة لاستقرار سوق العمل

أطلقت الحكومة المغربية مبادرة لحماية سوق العمل والوظائف في القطاع العام بهدف الحفاظ على الأمان الاجتماعي والحد من تداعيات كورونا على الأفراد بغية تعزيز الآفاق أمام الشباب وتحقيق الإنتاجية على أسس مستدامة ما يخدم مناخ الأعمال والاستثمار.

محمد مامون العلووي
صحافي مغربي

الرباط - منح المغرب فرصا جديدة للشباب بإعلان الحكومة عن إجراءات لدعم استقرار الوظائف في القطاع العام لتعويض خسائر الوفاء التي تسببت في إرباك سوق العمل. ويقول محللون إن الخطوة تعكس حرص الحكومة على تغليب الطابع الاجتماعي للقرارات ومواكبة حاجيات الطبقة العاملة. وضمنت الحكومة الميزانية المقبلة بندا لتوظيف عدد من الشباب العاطلين عن العمل قد تساعد في امتصاص البطالة التي بلغت 10.5 في المئة في الربع الأول من 2020 مقارنة بنحو 9.1 في المئة قبل عام. وتأتي هذه المبادرة بعد سلسلة من الاضطرابات عرفها سوق العمل طيلة فترة الإغلاق ما أدى إلى شطب الآلاف من الوظائف الأمر الذي دفع الحكومة إلى دعم القطاع بإجراءات جديدة. واكتشف وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون أن الحكومة ستوفر ضعف فرص العمل المفتوحة سنويا من طرف الدولة خلال سنة 2021، ما سيمنح من فتح آفاق أكبر لتوظيف الشباب.

محمد بنشعبون
مؤسسات الدولة
ستوفر ضعف فرص العمل المتاحة سنويا

والموجب هذا القرار سيوفر قانون المالية الحالي توظيف نحو 44 ألف شخص في مختلف القطاعات، وذلك إلى غاية نهاية يونيو المقبل، كما تضاف إليها فرص العمل التي سيتم إحداثها لصالح المؤسسات الحكومية، مثل المراكز الاستشفائية الجامعية وغيرها. وأوضح رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، أن الرهان في المرحلة الحالية هو اتخاذ تدابير اجتماعية واقتصادية للحفاظ على فرص العمل، مشيرا إلى جهود الدولة المبذولة في دعم الاستثمار العمومي في مشروع قانون المالية المعدل. وستقوم الحكومة على تعبئة كل الإمكانيات المالية لدعم الاقتصاد والحفاظ على فرص العمل، فقد أكد بنشعبون أن مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، يشكل استثمارية لاولويات الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم تخصيص 1.5 مليار دولار التي تمت تعبئتها عبر الربع من نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة، لدعم الشركات والوظائف من خلال إطلاق مشاريع تستند إلى آليات مبتكرة للتمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وستفيد الحكومة النظر في توقعات الموارد والنفقات على ضوء ما تفرزه مواجهة جائحة كورونا من تدابير، إذ أنه لم يتم تقليص نفقات الاستثمار بالقطاعات الاجتماعية، بل سيتم مواصلة الاستثمار في هذه القطاعات بنفس الوتيرة.

ويعهد الإنجاز الاستراتيجي لإجراء بقية الاختبارات الرئيسية لأنظمة المحطة للحصول على رخصة تشغيل المفاعل الثاني من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية؛ الجهة الرقابية المسؤولة عن تنظيم القطاع النووي في الإمارات. وقال محمد إبراهيم الحمادي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية "يبرز اکتساب الأعمال الإنشائية في المحطة الثانية وتسليم



دعم الكفاءات الشابة



ترسيخ عجلة النهضة والتطور

الإمارات تنهي بنجاح اختبار ثاني مفاعل نووي استعدادا لتشغيله تنوع مزيج الطاقة من المصادر النظيفة لتحقيق الاستدامة

وتطبيق أعلى معايير السلامة والأمان إلى جانب ضرورة التعاون مع الرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية وأعضائها بهدف توفير التقييم اللازم وتبادل الخبرات في هذا المجال. وقبل الانتهاء من الأعمال الإنشائية اجتاز المفاعل الثاني اختبار الأداء الحراري في أغسطس 2018 إلى جانب اجتياز اختباري السلامة الهيكلية ومعدل التسرب المتكامل في شهر مارس من العام الماضي. وظهرت الاختبارات التي تسبق مرحلة التشغيل أداء نموذجيا للمفاعل الثاني من حيث السلامة الهيكلية، كما أثبتت أن كافة أنظمتها تضمن إغلاها بشكل آمان دورها بشكل موثوق وآمن فور بدء المرحلة التشغيلية وفق أعلى معايير السلامة العالمية.

وتعتبر المفاعلات الأربعة التي بدأت عمليات بنائها في 2012 من أحدث تصميمات المفاعلات النووية في العالم وأكثرها تقدما من الناحية التكنولوجية ويلتزم بأعلى المعايير العالمية الخاصة بالسلامة والأداء.

وتم اعتماد تلك المعايير من قبل مفوضية الرقابة النووية الأمريكية في العام الماضي حيث يحتوي تصميم كل مفاعل وهو من نوع إي.بي.إر. 1400 على أنظمة آمان متطورة تضمن إغلاها بشكل آمان وإزالة الحرارة ومنع الإشعاعات في حال الظروف غير الاعتيادية. ويقول محللون إن البرنامج الطموح سيغرز موقع الإمارات كدولة مؤثرة على الساحات الإقليمية والدولية وكدولة رائدة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وستشهد المحطات الأربع عند اكتمال تشغيلها في تزويد دولة الإمارات بطاقة كهربائية تعادل خفض انبعاثات نصل إلى 21 مليون طن من الغازات الكربونية سنويا.

ويعد البرنامج النووي السلمي الإماراتي محركا للنمو الاقتصادي والاجتماعي والعلمي للبلد الخليجي من خلال مساهمته في تعزيز أمن الطاقة وتنوع الاقتصاد وتوفير وظائف للمواطنين. وتقول مؤسسة الإمارات للطاقة النووية إن المفاعلات الأربعة عند اكتمال تشغيلها ستوفر نحو 25 في المئة من احتياجات الإمارات من الكهرباء. وخبراء الطاقة النووية في مركز أتلانتا التابع للرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية، تقييما للمفاعل الثاني كما حصل مع المفاعل الأول حتى يؤكد جاهزيته للبدء في المرحلة التشغيلية.

محمد إبراهيم الحمادي
نحن على بعد خطوة من تأمين مستقبل أكثر استدامة

وتتم عملية تقييم الرابطة بسلسلة من الاختبارات ستقوم بها عدة جهات رقابية محلية ودولية، والتي يرجح أن تتكامل باستيفاء المفاعل الثاني في بركة لشروط التشغيل الآمن. وتشتمل التقييمات عددا من الوظائف المتخصصة، التي تضم أداء مشغلي المفاعلات والعمليات والصيانة، وصولا إلى إدارة العمل والجاهزية لحالات الطوارئ. ويعتبر التعاون مع المنظمات النووية الدولية أحد أهم بنود وثيقة سياسة الإمارات، التي صدرت في 2008 والمتبعة لتطوير البرنامج النووي السلمي الإماراتي وفق أعلى المعايير العالمية. وتتضمن الوثيقة التزامات غير مسبقة بالشفافية التشغيلية الكاملة

أقربت الإمارات من دخول مرحلة جديدة في بناء قدرتها النووية السلمية بعد اجتياز ثاني مفاعل في محطة بركة اختبارات متقدمة أكدت التزامه بأعلى المعايير العالمية الخاصة بالسلامة والجودة والأداء تمهيدا لحصوله على رخصة لتشغيله، في خطوة يقول محللون إن لها انعكاسات كبيرة على خطط التنمية والاستدامة وتنوع الاقتصاد.

أبوظبي - اجتاز ثاني مفاعل نووي إماراتي كافة الاختبارات التي تسبق عمليات التفقيش والمراجعات تمهيدا للحصول على رخصة التشغيل، في وقت تقرب فيه المحطتان الثالثة والرابعة من مراحل الإنجاز الأخيرة. وأعلنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية اكتمال الأعمال الإنشائية للمفاعل الثاني ضمن محطات بركة للطاقة النووية السلمية الأولى من نوعها في العالم العربي والجاري تطويرها بمنطقة الظفرة في إمارة أبوظبي. وذكرت وكالة أنباء الإمارات أنه تم تسليم المحطة إلى شركة نواة للطاقة التابعة للمؤسسة والمسؤولة عن تشغيل وصيانة محطات بركة من أجل بدء مرحلة الاستعدادات التشغيلية.

وتسعى الإمارات، وهي منتج كبير للنفط، لتنوع مزيج الطاقة، بإضافة الطاقة النووية لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتعزيز الاستدامة والمساعدة في إتاحة المزيد من الخام للتصدير. ويمهد الإنجاز الاستراتيجي لإجراء بقية الاختبارات الرئيسية لأنظمة المحطة للحصول على رخصة تشغيل المفاعل الثاني من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية؛ الجهة الرقابية المسؤولة عن تنظيم القطاع النووي في الإمارات.

وقال محمد إبراهيم الحمادي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية وشريكها في الائتلاف والمقاول الرئيسي للمشروع، الشركة الكورية للطاقة الكهربائية كيبكو،

أوبك+ تخفف تخفيضات النفط حتى نهاية 2020

الجاري، أي إن تحالف أوبك+ سيزيد الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميا عن المستويات الحالية. وقال الأمير عبدالعزيز إن "التخفيضات الفعلية ستكون أكبر مع تعويض دول مستوى الإنتاج المرتفع في الأشهر السابقة". وذكرت وكالة رويترز أن وثائق لأوبك أظهرت أن التخفيضات ستقلص لحوالي 8.54 مليون برميل يوميا في أغسطس وسبتمبر المقبلين بفضل تعويض إنتاج زائد من العراق ونيجييريا وأنغولا وروسيا وقازاخستان. وأشار الأمير عبدالعزيز إلى أنه في ظل التحرك صوب المرحلة المقبلة من الاتفاق، فإن فائض الإمدادات الناجم عن التخفيض المقرر

الجاري، أي إن تحالف أوبك+ سيزيد الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميا عن المستويات الحالية. وقال الأمير عبدالعزيز إن "التخفيضات الفعلية ستكون أكبر مع تعويض دول مستوى الإنتاج المرتفع في الأشهر السابقة". وذكرت وكالة رويترز أن وثائق لأوبك أظهرت أن التخفيضات ستقلص لحوالي 8.54 مليون برميل يوميا في أغسطس وسبتمبر المقبلين بفضل تعويض إنتاج زائد من العراق ونيجييريا وأنغولا وروسيا وقازاخستان. وأشار الأمير عبدالعزيز إلى أنه في ظل التحرك صوب المرحلة المقبلة من الاتفاق، فإن فائض الإمدادات الناجم عن التخفيض المقرر

الجاري، أي إن تحالف أوبك+ سيزيد الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميا عن المستويات الحالية. وقال الأمير عبدالعزيز إن "التخفيضات الفعلية ستكون أكبر مع تعويض دول مستوى الإنتاج المرتفع في الأشهر السابقة". وذكرت وكالة رويترز أن وثائق لأوبك أظهرت أن التخفيضات ستقلص لحوالي 8.54 مليون برميل يوميا في أغسطس وسبتمبر المقبلين بفضل تعويض إنتاج زائد من العراق ونيجييريا وأنغولا وروسيا وقازاخستان. وأشار الأمير عبدالعزيز إلى أنه في ظل التحرك صوب المرحلة المقبلة من الاتفاق، فإن فائض الإمدادات الناجم عن التخفيض المقرر

الرياض - أكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان الأربعاء أن منظمة أوبك وحلفاء تقدمهم روسيا سيقلصون تخفيضات إنتاج قياسية من النفط بداية من الشهر المقبل مع تعافي الاقتصاد العالمي ببطء من جائحة فيروس كورونا. وتخض منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون خارجها، في ما يُعرف بأوبك+، الإنتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا منذ مايو الماضي أو عشرة بالمئة من الإمدادات العالمية بعد أن قوض الوباء ثلث الطلب العالمي. وبعد الشهر الجاري، من المقرر أن تقلص التخفيضات إلى نحو 7.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام

عاما عند ما يقل 16 دولارا للبرميل في أبريل الماضي.

لخفض إنتاج النفط سيتم استيعابه بفضل استمرار الطلب على مسار التعافي.

وجاءت تصريحات وزير الطاقة السعودي قبيل وقت وجيز من انعقاد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة للتوصية بالمستوى التالي للتخفيضات. وفي تناغم مع موقف الرياض، قال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك إن "التخفيف المتوقع مبرر ويتمشى مع اتجاهات السوق، فالطلب على النفط يتعافى بعدما بلغ في أبريل الماضي أقل مستوياته بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا".

وانعشت أسعار النفط لنحو 43 دولارا للبرميل من أدنى مستوى في 21